TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Iraqi national security and internal challenges For the Post-ISIS (sleeper cells as a model)

Dr. Zaid Hasan Ali*
Nahrain University - College of Political Science

Dr. Hassan Saad Abdualhameed
Al - Nahrain Center for Strategic Studies and Research

Article info.

Article history:
- Received 24 April 2019
- Accepted 10 June 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:
- Iraq
- Internal challenges
- cells sleeper
- national security
- ISIS
- Political studies

Abstract: In life lessons and through, and some of these lessons are very painful, especially when it concerns the political and security aspect, and when it concerns the life and security of the citizen and his stability.

As far as Iraq is concerned, he has received many of these painful lessons after 2003 and until now, and the scenes of those lessons began with the rise of the phenomenon of terrorism in an unusual or unprecedented in the history of Iraq, and the explosive of the AL-Imamin in Samarra and the subsequent results, Was held in Mosul in 2014.

Lessons that difficult provided by us life but at the same time provided us with an integrated map of the weaknesses and imbalances, and work to adjust our national security strategies on the basis

* **Corresponding Author:** Zaid Hasan Ali **, E-Mail:** Zaid_9001@yahoo.com **,Tel:**006747704543484 **,**
Affiliation: Nahrain University - College of Political Science

الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش

(الخلايا النائمة أنموذجاً)

م.د . زيد حسن علي

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.د حسن سعد عبد الحميد

مركز النهرين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 24/ نيسان /2019
- القبول : 10/ حزيران/2019
- النشر المباشر : 17/ايلول/2019

الخلاصة : في دروس الحياة ومن خلالها ، وبعض هذه الدروس مؤلمة للغاية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب السياسي والأمني ، وعندما يتعلق الأمر بحياة المواطن وأمنه واستقراره.

بالنسبة للعراق ، فقد تلقى الكثير من هذه الدروس المؤلمة بعد عام 2003 وحتى الآن ، وبدأت مشاهد تلك الدروس مع ظهور ظاهرة الإرهاب بشكل غير عادي أو غير مسبوق في تاريخ العراق ، والمتفجر الإمام في سامراء والنتائج اللاحقة ، عقدت في الموصل في عام 2014

الدروس الصعبة التي قدمها لنا الحياة ولكن في الوقت نفسه زودتنا بخريطة متكاملة للضعف والاختلالات ، والعمل على ضبط اسس استراتيجيات الأمن القومي

الكلمات المفتاحية :

- العراق
- التحديات الداخلية
- الخلايا النائمة
- الامن الوطني
- داعش
- دراسات سياسية

المقدمة :

قدم لنا احتلال داعش عام 2014 دروس وعبر، وبعض تلك الدروس كانت مؤلمة للغاية لاسيما في ما يتعلق بالجانب السياسي والأمني وتبعاتها والتي ما انفك البلد يعاني اثارها ، وبقدر تعلق الأمر بالشأن العراقي نجد أن تلك الدروس بدأت بعد عام 2003م وإلى الأن ولعل ابرز مشاهد تلك الدروس هو تنامي ظاهرة الإرهاب على نحو غير مألوف أو مسبوق في تاريخ العراق، مروراً بتفجير المرقدين العسكريين في سامراء وما تبعها من نتائج فضلاً عن ما جرى في الموصل عام 2014 . وعلى الرغم من الدروس الصعبة التي قدمتها لنا المرحلة السابقة الا انها قدمت لنا خارطة متكاملة لمكامن الضعف والوهن، والعمل على ضبط ستراتيجياتنا الأمنية والوطنية على أساسها.

اهمية البحث

وبقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية التي تواجهه في مرحلة ما بعد داعش نجد أن قضية الأمن الوطني العراقي تعد هدفاً محورياً وقضية مركزية تحتل سلم الأولوية في قائمة أهتمامات الدولة العراقية، فالدولة العراقية تسعى جاهدة إلى ضمان أمنها الوطني وجعلهُ الاساس لحركتها الداخلية والخارجية ، كما ويعد الأمن الوطني الهاجس المُلح والضروري للنظام السياسي العراقي، فهو مرتكز اساس لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه، لأن انعدامه يعني انتشار الفوضى واتساع نطاق الجريمة، فالأمن الوطني ضروري في استقرار أي نظام سياسي ومجتمعي.

فرضية البحث

بناءاً على فرضية أن لم نقل انه واقع أن العراق استطاع وبنجاح في مكافحة الظاهرة الإرهابية والمتمثلة بداعش ومن هنا يسعى هذا البحث الى التعامل مع قضية التحديات الداخلية لما بعد داعش والتي ستواجه الأمن الوطني العراقي والمتمثلة بالخلايا النائمة، وخصوصاً أن العراق لديه تجارب سابقة في التعامل معها عقب تحرير مناطق جرف الصخر والفلوجة والرمادي وصلاح الدين وسامراء وغيرها الكثير والعمل على وضع ستراتجيات مناسبة للتعامل معها وعلى الصعد كافة.

منهجية البحث

وفي سبيل عرض الموضوع ومعالجته بحثيا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وما قد ينتج عنه من مداخيل أو مدخلات.

هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث الى مبحثين، يعالج الأول منه موضوع الأمن الوطني وتوصيف التحديات الداخلية التي تواجه الامن الوطني العراقي بصورة عامة. أما المبحث الثاني فيختص بالتعامل بصورة ادق بمفردة الخلايا النائمة كتحدي داخلي مستقبلي للأمن الوطني وكنموذج مختار للمعالجة ومحاولة وضع حلول مناسبة لها .

المبحث الاول : الأمن الوطني العراقي

المطلب الاول : الأمن الوطني توطئة نظرية

تعددت الدراسات البحثية والمعالجات الاكاديمية لمفهوم الأمن الوطني والمفاهيم المقاربة له، إذ تكاد تتفق تلك الدراسات على إن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي في الاساس، وكان أول ظهور له مع بداية ولادة الدولة القومية في اوربا بعد معاهدة وستفاليا سنة (1648)، والتي بموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدأت حقبة جديدة تمثلت بتطور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في اوربا. ولعل الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها اوربا منذ تلك المدة فسرت لنا ظهور هذا المصطلح ورغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها وقدراتها الوطنية، وخوفها الكبير من جيرانها مما يعزز من مفهوم الأمن الوطني وزاده تطوراً وانتشاراً (**المولى ،2012،ص26**).

ويرجع البعض إلى إن أول استخدام رسمي لمفهوم الأمن الوطني تم نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أنشأ الامريكيون هيئة رسمية بأسم مجلس الأمن الوطني، حيث أسند لتلك اللجنة بحث كافة الأمور والاحداث التي تمس كيان الأمة الامريكية وتهدد أمنها*، ومثلت تلك المرحلة انطلاقاً لمقاربات نظرية وأطر مؤسساتية روجت لهذا المفهوم كأحد المفاهيم الضرورية المرتبطة بالدولة، وقد ظل هذا المفهوم اسير ظلال هذا التفسير المرتبط باستخدام القوة العسكرية.

إن الأمن الوطني في الواقع يرتبط بقدرة الدولة في المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها ضد أي تهديد (داخلي أو خارجي) قد تتعرض له الدولة ووضع الحلول بما يتلائم مع كل موقف، فالأمن الوطني يوفر الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وثرواتها الوطنية ضد أي تهديد عسكري أو اقتصادي أو ثقافي (حافظ،2012،ص205). وعلى الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم الأمن الوطني والابحاث والدراسات التي تعرضت له منذُ ظهوره في ميدان العلوم الاجتماعية إلاَ أنهُ ما زال مفهوماً متشابكاً شديد التعقيد تتشعب منه المناهج وطرق التناول بالشكل الذي لم تحسمه الدراسات السياسية والاستراتيجية بعدما زادتهُ تعقيداً ثورة الاتصالات فاصبح مرتبطاً بالعلاقات الدولية والنظم السياسية في آن واحد. ومن جملة ذلك التشابك والتعقيد في المفهوم دراسة الأمن الوطني ببعده العسكري فقط والتركيز على مركزية الدفاع والقدرة العسكرية وقدرة الدولة على حماية نفسها عسكرياً، وهناك من يجعل الجانب العسكري ركناً من اركان الأمن الوطني وجوانبه فحسب، وقد لا يعطيه الاهمية التي يعطيها للجوانب الاخرى، وهنالك من لا ينظر للأمن الوطني على انهُ اجراء عسكري فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب اخرى متعددة لكنهُ في نفس الوقت يمنح الجانب العسكري دوراً اساسياً في ذلك، حتى يقر في النهاية أن مفهوم الامن الوطني في جوهره مفهوم عسكري (المعموري،214،ص32). ومع ذلك فأن الدلالات المفاهيمية والتطبيقية للامن الوطني اوسع من ذلك بكثير،

فمفهوم الأمن الوطني يندرج تحت مسماه عدة عناصر بدأً بالإمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي، الأمن الثقافي... ومن هنا تفرعت وتعددت اهداف الامن الوطني تبعاً لتلك العناصر والمتمثلة في:-(قطيش،2011،ص31)

1- حماية الكيان الاقتصادي للدولة (الأمن الاقتصادي).

2- حماية البناء المادي للدولة (الأمن العسكري).

3- حماية الركائز الحضارية (الأمن العقائدي).

4- المحافظة على النظام السياسية والايديولوجية السياسية (الأمن السياسي).

5- الحفاظ على الكرامة الإنسانية (الأمن المجتمعي).

6- الحفاظ على قيم القانون والفصل بين السلطات (الأمن الدستوري و القانوني).

وبقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني العراقي نجد أن مفهوم الأمن الوطني العراقي يشير إلى تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق في ستراتيجية شاملة تهدف إلى تأمين الدولة العراقية من الداخل والخارج، بما يمكن من مواجهة التهديدات على اختلاف انواعها ومخاطرها، وبالقدر الذي يكفل للشعب العراقي حياة مستقرة توفر له اقصى الطاقات للنهوض والتقدم. كما يشير الى قدرة الدولة العراقية في صيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة اشكال التهديدات الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق جاءت استراتيجية الأمن الوطني العراقي بمشروع متكامل من أجل صياغة عقيدة و ستراتيجية عراقية جديدة قادرة على مجابهة التحديات وتفعيل المصالح الوطنية والتي تضمنت :- (العمار ،2007 ،ص190-191)

1- تفعيل الرؤى الموحدة والتي تنص على أن شعب العراق هو (موحد، آمن، فيدرالي، ناشر للعدل والمساواة، يؤدي دوراً ايجابياً مؤثراً في المجتمع الدولي).

2- تحديد مشاغل البيئة الاستراتيجية المقبلة للعراق الديموقراطي من حيث (الإرهاب، التطرف الديني أو الايديولوجي، التشويه الاعلامي، الحقيقة الديموغرافية، ظاهرة العولمة، التعاون الأمني الاقليمي والدولي).

3- تطوير الشبكة المعلوماتية والاتصالية والبنية التحتية مع الأخذ بالحسبان وسائل التطور الوطني المتكامل، والبنى التحتية السياسية والقانونية والاجتماعية.

4- تحديد جوهر المصالح الوطنية العراقية المتمثلة بالمصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة التهديدات التي تتعرض لها المصالح الوطنية العراقية، كالإرهاب والتطرف والفساد الاداري والجريمة المنظمة.

إن وجود استراتيجية للأمن الوطني في العراق هي حاجة ملحة لأن الواقع الذي يعيشهُ العراق بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلاً عن المستقبل الذي يعيشهُ العراقيون بات يتطلب أكثر من أي وقت مضى وجود استراتيجية واضحة المعالم والاهداف وآليات التنفيذ، ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة في الداخل والخارج، ودع كل ما تم فعلهُ بهذا الاتجاه، إلاَ أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة ليس لأن الإرهاب ما زال حاضراً، والاقليم ما زال متخماً بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بأثارها سلباً على العراق، حتى اصبح الأخير ساحة قياس لتأثيراتها وربما ساحة لتداعياتها المختلفة، بل لأن أبناءه ما زالوا دون عتبة بناء ستراتيجية حقيقية لهُ، وكانوا دون عتبة العثور على نموذجهم لإدارة ملفاته الأمنية المتعددة .

ومن هنا فإن استراتيجية الأمن الوطني لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة لها اهداف ومقاصد محددة يتم وضعها عن طريق التخطيط الدقيق لأجل تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة، ومن هنا فإن استراتيجية الأمن الوطني العراقي ليست حالة ثابتة وجامدة، وإنما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية، ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت لأخر. وقد قدم العراق بهذا الصدد ستراتيجيات هامة للتعامل مع تحديات أمنه الوطني بمختلف مساراتها الداخلية والخارجية، ونحن هنا لا نريد الخوض في تفاصيلها لانها تكاد تكون معروفة للجميع بقدر ما نسعى لتبيان الاهداف التي تسعى تلك الاستراتيجية لتحقيقها في الواقع وهي :-(العمار، صالح ،2015،ص25-22)

1- ادراك حجم التهديدات التي تواجه العراق في مرحلة داعش وما بعده، والعمل على رسم ووضع السبل الكفيلة لمواجهتها والقضاء عليها.

2- التنسيق والتنظيم بين عمل مختلف المؤسسات والدوائر العراقية، والعمل على خلق بيئة اتصال سريعة ومناسبة بينها من اجل سرعة الاستجابة واتخاذ القرار الحاسم والفعال ضد التهديدات المحتملة.

3- حماية دولة المؤسسات والقانون عبر خلق رابط وطني حقيقي بين الشعب وحكومته المنتخبة.

4- التطوير المستمر لعمل المؤسسات المعنية بحماية الامن الوطني.

5- دعم تماسك الجبهة الداخلية والمحافظة عى الوحدة الوطنية ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود.

6- تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسباتها بعدالة بين العراقيين.

7- الحرص على شرعية النظام السياسي العراقي واستمراره عبر الزيادة المستمرة في المشاركة السياسية ودعم القنوات السلمية للتحول الديمقراطي.

المطلب الثاني : التحديات الداخلية للأمن الوطني

شهد العراق ومنذ 2003 وإلى اليوم تحديات عدة ومعوقات متنوعة عندما يتعلق الأمر بمسألة الأمن الوطني العراقي، إذ عرف العراق جملة من التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فضلاً عن التغيرات الاقليمية والدولية والتي اطلت بتداعياتها على الأمن الوطني العراقي. ونقصد هنا بالتحديات كل المشاكل والصعوبات والمخاطر التي تواجه الدولة العراقية والتي تعد حجر عثرة أمام بسط الأمن والاستقرار وحماية مصالحها الحيوية والمشتركة هذه التحديات عديدة ومتنوعة منها ما هو سياسي، اقتصادي، أمني، ثقافي صحي، اجتماعي... الخ.

سياسياً يتميز المشهد السياسي العراقي بكثرة خلافاته السياسية وهي حالة ليست بالجديدة، فقد عرف النسق السياسي العراقي تلك الحالة منذ التغيير وهي من البديهيات الديمقراطية، لكن المشكلة أن تلك الخلافات اخذت نسقاً تصاعدياً وكل الجهود التي بذلت من هنا وهناك في سبيل الحد منها أو ردمها لم تحقق كل اهدفها سواء بصور مصالحة وطنية أو مواثيق شرف أو مؤخراً في مشروع التسوية السياسية كآلية جديدة لمعالجة الخلافات السياسية وكأداة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة وجعل مصلحة العراق وشعبه النقطة التي لا يجب أن يدار حولها أي خلاف .(داود ،2019،ص189)

أن مشكلة الخلافات السياسية كتحدي للأمن الوطني العراقي تتضح عبر عناوين شتى ومنها قدرتها على عرقلة عمل الحكومة بالشكل السليم تجاه التحديات التي تواجهها، والتي وجدناها حاضرة عبر الانسحابات المتكررة من جلسات مجلس الوزراء أو البرلمان في فترة احوج اليها العراق للتوحد السياسي لمواجهة التحديات الامنية، وما قد يشكله ذلك من مظهر لحالة من عدم الاستقرار السياسي والذي بدوره يلقي بتبعاته على المشهد الامني برمته. فتداعيات تلك الخلافات اتضحت جلياً عقب كل دورة انتخابية وسيادة لغة الجدل السياسي بدل الحوار كآلية لتوزيع الحقائب الوزارية واتساع دائرة الخلافات حول الحقائب الوزارية الامنية والتي في كثير من الاحيان تشهد فراغاً وزارياً وادارة بالوكالة لوزارات الداخلية والدفاع مثلاً و لمدة طويلة بفعل ذلك. وهذا الفراغ الاداري والأمني هو بحد ذاته يعد مؤشر سلبي في إدارة المعركة الأمنية ضد التنظيمات الإرهابية .

أن حدة الخلافات السياسية تلك لم تقتصر على هذا النموذج وحسب بل انسحب أيضاً على طريقة تشكيل مجالس المحافظات وتشكيل لجانه المختلفة، ولتخضع تلك اللجان وفي مقدمتها اللجان الامنية لنفس الاشكالية وفي بعض الاحيان الى التضاد نسبياً مع المؤسسة الأمنية العراقية. ففي الكثير من الاحيان نجد عبارات التقصير والاهمال في الاداء متبادلة بين الطرفين والتي في كثير من الاحيان تعكس بعداً وموقفاً سياسياً أكثر مما هو موقف أمني والذي ألقى بظلاله على الامن الوطني، كما انسحبت تلك الخلافات

بطبيعة الحال الى المؤسسة التشريعية العراقية باعتبارها الوعاء السياسي الذي يضم مختلف التيارات والاحزاب السياسية العراقية، واتخذت صور الخلافات إلى تأزم عمل البرلمان وانشغاله بالخلافات وابتعاده على حل المشاكل والمهام الاساسية المناطة به، وتاخيره تشريع قوانين هامة ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالأمن الوطني العراقي والتي تمس مصالح المواطن العراقي بالصميم، وتكرار حالات عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسات كنتيجة لتلك الخلافات السياسية والتي تعد مؤشر غير ايجابي . وأدت تلك الحالة إلى خروج تظاهرات شعبية مطالبة بايجاد حل نهائي لتلك الخلافات واجراء الاصلاحات الضرورية .(داود ،ص179، بتصرف)

وفي ظل هذا المشهد نرى أن الخلافات السياسية أدت الى :-

1- حدوث فراغ في شغل الحقائب الوزارية الأمنية ولمدة طويلة وفي فترات متباينه والتي تتكرر في كل دورة انتخابية .

2- انعدام الثقة بين الاطراف السياسية وهي حالة حاضرة في ظل تعدد الخطابات السياسية في جميع مؤسسات الدولة ليعكس المرجعية السياسية للكيان السياسي لا المرجعية القانونية والمهنية.

3- ادت الخلافات السياسية وانتشار الفساد الى تمكين التنظيمات الارهابية من احتلال اجزاء مهمة من العراق .

4- تراجع الثقة بين السياسيين والشعب العراقي.

5- ثمة علاقة بين تزايد الخلافات السياسية وتراجع التنمية والنمو الاقتصادي العراقي، فالنمو الاقتصادي العراقي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت إن قلت تلك الأخطار، فيما تُفرض ضرائب مالية إضافية على الدولة لتغطية نتائج تلك الأخطار إن وجدت، كما أن الخلافات السياسية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في العراق ، لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع .(داود ،ص187)

الخلافات السياسية + تراجع اقتصادي = عدم استقرار أمني ومجتمعي.

6- أن الخلافات السياسية لم تاخذ صورة المنافسة السياسية الايجابية من حيث طبيعة ومسار عمل الاحزاب السياسية العراقية، بل اخذت صور رؤى وتوجهات واهداف متضاربة لم تنصب في صالح التعددية الحزبية والسياسية كجزء من مسلمات حالة التحول الديمقراطي التي يمر بها العراق، ولم تاخذ صور منافسة سياسية

ضمن قواعد سياسية منضبطة، بل انسحب لدوائر أخرى انعكست سلباً على الوضع الداخلي العراقي وبصور التهميش السياسي، تراجع التوازن السياسي، واحتكار المناصب العليا، هذه الحالة خلقت أزمة في العمل السياسي داخل العملية السياسية العراقية والتي خلقت مشكلات سياسية لا حصر لها.(داود ، 187-190) .

7- أن الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل السياسية أدخلت المجتمع العراقي وعرضته إلى الكثير من الأزمات اسهمت في تزايد حدة الانتقادات المستمرة ضد بعضها البعض وبتبادل التهم وإتباع سياسات التشهير ومحاولة إبعاد وإقصاء بعضهما البعض عن الحياة السياسية، مما يثير تساؤلات حول جدوى الشعارات وسياسات الشراكة الوطنية التي يحثون عليها في كل مناسبة اعلامية والتي تدفع باتجاه تحقيق الاستقرار الداخلي واهمها الأمني ، مما أدى إلى حالة من الاحتقان السياسي وبالشكل الذي خلق حالة من الشد والجذب بين الاحزاب السياسية .

8- من مظاهر الخلاف السياسي العراقي هو أن الحوارات الوطنية الخاصة بعلاج تلك الخلافات لا زالت محدودة، وان وجدت تلك الحوارات فإنها لا ترتقي لمستوى أيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات، وإنما يكتفي فقط بترحيلها مما زاد من تعمقها وتراجع المعالجات لاحقاً بسبب تراكمها، ومن ثم ظهورها مجددا على السطح جميعها في حالة هيئة أزمة جديدة أخرى.

في الحقيقة ومن زاوية اخرى أسهمت الأحزاب السياسية العراقية بعد (2003) في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في العراق، فمن بديهيات الأمور أن تكون مهمة الأحزاب السياسية بجعل العامل البنيوي التنظيمي الحزبي الداخلي منسجما ومتطلبات بناء المجتمع الحقيقي الذي تتواجد به، إذ لا يمكن للصيرورة الاجتماعية أن تأخذ طابعا إنسانيا دون إحداث تغييرات شاملة في منظومة الوعي. ولأن الكثيرمن الأحزاب السياسية العراقية اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية نجد أنها أصبحت مجرد واجهات لشخصيات سياسية أو عشائرية وهي بحد ذاتها غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي العراقي الرحب مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمؤسسات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان المجتمع، فتلك الاحزاب لم تكن أحزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، مما كان لها الأثر البارز في خلق أزمة الهوية من جهة وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية، فضلاً عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف المدعوم خارجيا. فلم تكن ممارسات الأحزاب العراقية تقود إلى الديمقراطية سواء في تعاملها مع الأحزاب الأخرى أو في كونها صاحبة السلطة أو في المعارضة السياسية أو داخل أنظمتها الداخلية ، (داود ، 187-190) هذه الخلافات السياسية انسحب تأثيرها إلى الجانب الاجتماعي من حيث توتر الوضع السياسي وجموده والقصور السياسي المستحكم، وذلك بسبب استمرار

الخلافات بين الكتل السياسية المركزية وعدم قدرتها للتوصل لحلول ناجحة للقضايا الخلافية الخاصة ومنها (المناطق المتنازع عليها أو الخاصة، قضايا النفط والغاز، التوترات المستمرة مع إقليم شمال العراق، القوانين المعطلة..) وفي ظل ذلك المناخ السياسي المتوتر توقف النشاط الحكومي في مجال توفير فرص عمل للعاطلين بسبب الخلافات بين الكتل السياسية التي لم تتوقف،وازدياد الخلافات مع السلطة التنفيذية التي تسعى هي بدورها إلى مواجهة خصومها السياسيين(داود، 189) .

هذا الأمر انتج لنا أزمة في المشاركة الشعبية، والتي جاءت نتيجة لشعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وان النخب السياسية منشغلة في السلطة ومكاسبها بعيدا عن هموم الناس وأهدافهم، كل ذلك يجعل الفرد يبتعد ويعزف عن المشاركة السياسية وبذلك تصبح العملية السياسية والديمقراطية غير كاملة. مما كان له الأثر البالغ في خلق حالة عدم لاستقرار السياسي بامتناع المواطنين للتعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم أحق تمثيل والذي ينسحب سلباً على الأمن الوطني العراقي(داود ، 191) .

اقتصادياً يعد الاقتصاد عصب الدولة الاساس ومن دونه لا يمكن الحديث عن أي مظهر من مظاهر الحياة في المجتمع، فعبر الاقتصاد تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع، وأي خلل في الادارة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطرة، كتنامي ظاهرة الفساد المالي وارتفاع نسب البطالة والفقر والتجاوز على المال العام، واستمرار ملف المشاريع الوهمية وظاهرة غسيل الاموال والذي أثر بصورة كبيرة على المستويات الصحية والتعليمية ومنشئات البنية التحتية العراقية وتنفيذ المشاريع التنموية والذي بدوره يؤدي مستقبلا لمحاذير أمنية تؤثر على الأمن الوطني العراقي. ومن هذه المحاذير تنامي الشريحة الاجتماعية العراقية الواقعة تحت الفقر والبطالة على الرغم من الجهود الحكومية لمحاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وانفاق المليارات عليها، إلا أن نسب الفقر وارقام البطالة لا زالت مرتفعة مما يترك مستقبلا أثاراً خطيرة على أمن العراق الوطني واستقراره المجتمعي.(الجمعية العراقية،2014،ص48)

فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد (2003) قد اتخذت صور ومظاهر عدة وعلى نحو غير مسبوق وعلى شكل :- (عبود ، 2007،ص79)

1- سرقة المصارف والبنوك.

2- تهريب النفط ومشتقاته في العراق.

3- اختلاس الأموال المخصصة للمشاريع الخدمية.

4- تحويل الأموال المشبوهة للخارج الناتجة عن الاعمال غير المشروعة.

5- الفواتير المزورة التي يقوم صاحبها بانشاء مشروع تجاري وهمي في العراق في ظل غياب التدقيق السريع والفوري لتلك الفواتير.

6- سرقة الآثار وبيعها في السوق السوداء.

ومن هنا تكمن خطورة غسيل الأموال وتداعياته على الأمن الوطني من حيث تأثيراته الاجتماعية والأمنية، حيث تصنف جرائم غسيل الأموال ضمن جرائم الفساد الكبرى تبعاً لتداعياتها والآثار المترتبة عليها، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤثر حالات غسيل الأموال في المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الاجتماعية، فهنالك علاقة وثيقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطور الحاصل للنشاطات الإجرامية. إذ يمكن إجمال هذه الانعكاسات الاجتماعية والامنية لغسيل الأموال في :- (عبد الخالق ،1997،ص7)

_ إعاقة اصحاب الكفاءات من شغل مجالات العمل وما ينتج عنهُ من وجود اشخاص يمتلكون أموال ضخمة غير مشروعة يسعون إلى بسط سيطرتهم على المراكز الاقتصادية والاجتماعية ويمنعون اصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا.

_ تسهم جريمة غسيل الأموال في خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع مما يترتب عليه اهتزاز الثقة لدى الافراد في المجتمع، ويتراجع لديهم واقع الحرص على العمل وتساقط الكثير من القيم الاجتماعية وانتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم من رشوة واختلاس وتربح .

_ اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر.

_ قلب هرم البناء الاجتماعي إذ يستقر في قمة الهرم المجرمون والإرهابيون المختصون بغسيل الأموال، في حين يتسع قاعدة الهرم لتضم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وأن هذا التغيير في التسلسل الهرمي يؤدي إلى تغيير العادات الاجتماعية فيصبح المال هو القيمة العليا عند الافراد بغض النظر عن مصدره، مما يؤدي إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع، وقد تؤدي إلى انعدام الروابط بين افراد المجتمع، ولها دور اساس في عزوف الافراد عن القيام بالانشطة المشروعة الأمر الذي قد يؤدي إلى شيوع العنف والجريمة المنظمة، فيصبح اثرها مصلحة الوطن والانتماء له في الدرجة الثانية، كما تسهم هذه الظاهرة في شيوع ظاهرة تحدي القانون والتمرد والاستهانة بالسلطة الشرعية وتدمير النظام القيمي والاخلاقي في المجتمع .(النعيمي ،2005،ص44)

بطبيعة الحال أن أستمرار غسيل الأموال في العراق ينذر بنتائج وتبعات خطرة على واقع ومستقبل الأمن الوطني العراقي، وهذه التبعات قد تسهم في تمويل النزاعات العرقية والدينية والتنظيمات الإرهابية وبث الخلافات واشعال الفتن المذهبية، والعمل على تمويلها بالسلاح بواسطة الأموال المغسولة. فضلاً عن زيادة حالات الاختطاف والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية، وأثبتت الاجهزة الأمنية العراقية عن وجود علاقة

قوية بين غسيل الأموال والتنظيمات الإرهابية والذي من شأنه أن يزعزع أمن واستقرار المجتمع العراقي، إذ تسهم جريمة غسيل الأموال في توفير الدعم المالي لشراء الإسلحة للجماعات الإرهابية للقيام بهجمات تخريبية تدميرية ضد الدولة العراقية، فتمويل الإرهاب جراء حالات غسيل الأموال ظاهرة قد انتعشت في العراق ولاسيما بعد احتلال الموصل منذُ حزيران (2014)، فاحتلال الموصل سهل للجماعات الإرهابية بتهريب النفط ومشتقاته وبيعها في السوق السوداء، فضلاً عن سرقة الآثار وبيعها في ظل خروج العديد من المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، فضلاً عن ضعف قدرة المؤسسات العراقية على رصد كافة التحويلات المالية التي تمت بعد تلك المدة ((**Money laundering ,2015,P218**).

أما البطالة في العراق فقد انتجت بدورها مشاكل اخرى عديدة ومتنوعة من فقر واغتراب وهجرة واتساع لظاهرة الجريمة والإرهاب، فمن مخاطر البطالة في العراق مساهمتها في شيوع ظاهرة الاغتراب وسط الشباب العراقي، وعدم قدرتهم على اشباع حاجاتهم الاساسية بشكل مُرضي أو الحد الأدنى منهُ، وهذا الأمر قد يؤدي إلى شيوع العديد من الامراض النفسية لديهم والتي قد تمتد إلى طبيعة علاقاتهم داخل أسرهم، وقد تؤدي البعض منها إلى ممارسة العنف. كما تشكل البطالة في المجتمع العراقي تحدي حقيقي في الوقت الحاضر، إذ تركت بصمتها على حركة الحياة ولاسيما على حياة شريحة الشباب، تلك الشريحة التي تكون في حاجة ماسة للعمل من أجل تحقيق ذاتها من جهة واشباع سلم احتياجاتها الآخذة بالازدياد من جهة اخرى، فالامعان في النظر إلى هذه الظاهرة بحد ذاتها تعني تعطيل واخراج قدرات عالية من طاقات الشباب من إطار عملية التطور التنموي الذي تطمح اليه، كما أنها تعني أيضاً أبعاد هذه الفئة النشطة عن المساهمة في بناء هذا البلد وبالتالي وقوعها في بؤر الانخراط والتورط في اعمال عنف منافية لثقافة المجتمع العراقي، فالإرهاب والعنف والسرقة وغيرها من الظواهر داخل المجتمع العراقي ما هي إلاَ في جزء كبير منها من افرازات البطالة (الدليمي،2010،ص330) .

فالبطالة والفقر انتجت اعداد كبيرة من الشباب والنساء والاطفال الذين يمتهون التسول كوسيلة للعيش، وهؤلاء من الممكن أن يكونوا هدفاً سهلاً للتجنيد لدى الجماعات الإرهابية، ولاسيما أن العراق رصد العديد من حالات القتل والخطف والسرقة قام بها متسولون (حمزة،2011،ص150-151) ، كما يمكن لهؤلاء المتسولين تحديداً فئة الاطفال أن يكونوا ضحية لعصابات تقوم بتنظيم توزيعهم جغرافياً واجبارهم على تشويه اجسادهم لكسب تعاطف الناس مما يجعلهم هدفاً سهلاً لتجارة المخدرات وتجارة الاعضاء البشرية التي تتبعها الجماعات الإرهابية للحصول على التمويل(حمزة ،ص152-153) .

أن البطالة في العراق قد تكون من أهم العوامل الباعثة على الجريمة والانحراف، فالعاطلون عن العمل يعبرون عن احساسهم بظلم المجتمع لهم من خلال سيطرة مشاعر الاحباط وانعدام الثقة بانفسهم، والذي من

الممكن أن تسبب هذه الحالة إلى استفحال ظاهرة الإرهاب والاجرام والتفكك الأسري، إذ يلجأ بعض العاطلين إلى العنف كحل لملىء الفراغ الذي يعيشونه، كما تساهم البطالة في الخروج على قوانين المجتمع وتهشيم القيم الاجتماعية (لامبوس،1997،ص90) .

على الصعيد الاجتماعي تكون الدول مستقرة عندما تكون بيئتها الاجتماعية والثقافية مشجعة على المشاركة وداعمة للدولة في تفعيل هويتها الوطنية، والتي تسهم في إدامة العقل الجمعي بعيدا عن إطر التخندق في الهويات الفرعية، وهو امر بحد ذاته يصب في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول. وفي العراق نجد أن المواطن العراقي في العموم وبعد عام 2003 يفتقد للثقة المتبادلة بينه وبين الدولة، ويعيش بحالة اغتراب عنها، إذ هناك مؤشرات تدل على أن الكثير من المواطنين العراقيين قد بدأوا ينظرون للسلطة على أنها مؤسسة للسياسيين وتعبر عن تطلعاتهم فقط وأن هناك شعور بعدم المبالاة تجاه أمن المواطن، مما يجبره على البحث عن ملاذات امنية اخرى يجدها في الهويات والانتماءات الفرعية القبلية والعشائرية والمذهبية وعلى حساب الحلقة الوطنية الاوسع لتصبح الهويات الفرعية كمقياس للعمل والانتماء والولاء، لا وبل كلغة حديث مسلم بها وبروح اقصائية تلغي وجود الأخر. فالاحاديث والتصريحات الإثنية والقومية والدينية والمناطقية أصبح حديث عادي يتداوله العامة والخاصة ومن هم في السلطة ومن هم خارجها، في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليصبح التعريف الشخصي سياسياً واجتماعياً ووظيفياً بأسم القبيلة والعشيرة والقومية والمذهب. زد على ذلك تنامي ثقافة عدم تقبل الأخر بين شرائح المجتمع المختلفة بفعل ظروف شتى ومنها الاعمال الإرهابية وتحميل مكون دون الأخر تداعيات ما جرى ويجري في العراق، كل هذه الأمور وغيرها تشكل تهديد حقيقي لمستقبل العراق في المنظور القريب والبعيد(البياتي،2016،بتصرف،ص138-148) .

والى جانب ذلك يظهر لنا تحدي اجتماعي في مجال التعليم والمتمثل في ازدياد ظاهرة الأمية في العراق التي أصبحت ظاهرة مهددة لكيان المجتمع العراقي في ظل تراجع في إداء السياسات العامة التعليمية واستمرار استهداف المدارس وخروج المئات منها عن المنظومة التعليمية، والافتقار إلى البدائل في ظل استمرار لملفات الفساد في بناء المدارس واغتيال المعلمين والمدرسين ،وهنا نجد أن الإرهاب كان حاضراً في تدمير المدارس واستهداف الجامعات وجعلها شبه خاوية في المناطق الخاضعة لسيطرته مما اوجد مبررات للأسر العراقية من منع ابنائها والعزوف عن الدراسة ولاسيما البنات، مما اجبر العديد منها على ترك الدراسة . وهذه الحالة اسهمت في تنامي لظاهرة التسول والمشردين في العراق ولاسيماً للاطفال من دون سن (15) سنة. ولعل هذا الوصف يعطي صورة دقيقة للوضع الحالي في العراق الذي يشهد تنامي لظاهرة أطفال الشوارع والمشردين الذين أجبروا على ترك دراستهم والانخراط في سوق العمل وفي ظل ظروف صعبة للغاية

وبمناخ اجتماعي متازم والذي نتج عنهُ أنماط سلوكية عنيفة ذات طابع جرمي في ظل ضعف بوادر الاهتمام من لدن القائمين على السياسات العامة الاجتماعية للاهتمام بتنشئة الطفل المشرد ورفع مستوى ادراكه ووعيه. كما اسهمت ظاهرة عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية في دخول شرائح واسعة من المجتمع العراقي في دوامة جديدة من المعاناة تمثلت في معاناة شرائح واسعة من نقص الخدمات والحرمان من المسكن الملائم، فضلا عن شيوع ظاهرة البطالة التي وصلت لمستويات متقدمة وانعكست اجتماعياً على أبناء المجتمع وأدت إلى شيوع حالة من التذمر والإحباط ولاسيما في أوساط الشباب وحملة الشهادات على وجه الخصوص، وأخطر ما في هذا الأمر إن يكون هولاء الشباب العاطلين مشاريع لتجنيد من قبل الجهات والقوى المعادية للعملية السياسية والديمقراطية في العراق. والتي اسهمت في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية التي أضرت بالاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وأهمها انتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات .(هاشم وآخرون،2010،ص119)

الى جانب ذلك اسهم الخطاب السياسي لبعض الشخصيات والاحزاب السياسية في اضعاف ثقافة التعددية والتنوع وغلبة المصالح الضيقة والو لاءات الفرعية على المصلحة العامة، وزيادة الشحن الطائفي وإذكاء التوتر إعلاميا والتفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية. فهناك من يروج في خطابه السياسي للهوية الفرعية وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية وهناك من يروج للعلمانية وهناك من يروج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية الكردية. ومن ثم أسهم هذا الارتباك والتخبط في الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية بجعل المواطن العراقي في حالة ارباك وتراجع الشعور بهويته الوطنية، لأنه يراها أمام عينيه ضعيفة بفعل سيادة الولاء الحزبي على حساب الولاء الوطني ، ولا يخفى عليكم ما يشكله من آثار خطرة على مستقبل العراق أمنياً ومجتمعياً .(داوود،ص195)

اما على الصعيد الأمني فأن من ابرز التحديات التي ستواجه الأمن الوطني العراقي بعد داعش هي ظاهرة الخلايا النائمة واستراتيجية مواجهتها والتي سيتم التركيز عليها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : الخلايا النائمة كتهديد للأمن الوطني

المطلب الاول : مفهوم الخلايا النائمة

استحدث مصطلح الخلايا النائمة كما تشير اليه بعض الادبيات السياسية والفكرية على خلفية الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يشير إلى مجموعات التجسس والتخريب التابعة لكل معسكر والتي تعمل على اراضي المعسكر الأخر وتقوم بمهام سرية لا تتيحها العلاقات العلنية والاعراف الدبلوماسية بين الدول كالقيام بمهام التجسس والتخريب والقيام بحملات دعائية ضد بلد معين في حال اندلاع الحرب، ثم ليستخدم هذا المصطلح وعلى نطاق عالمي واسع بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية. أذ مهد لانتشار هذا المصطلح تطور وسائل العنف وبروز تنظيمات إرهابية افرزت الكثير من هذه الخلايا بعد أن استطاعت من إيجاد حواضن وبؤر ومناخات فكرية واجتماعية لها. أن الخلايا النائمة عبارة عن مجاميع مسلحة منظمة تعمل في السر والخفاء ولها اجندات معينة، وتتبع مدرسة فكرية متطرفة تدين بولاء فكري وعقائدي وايديولوجي معين وتعمل داخل المجتمع الذي تتواجد فيه، وعادة ما يسند إليها القيام بمهام التجسس وجمع المعلومات العسكرية والاقتصادية لصالح الجهة التي تنتمي إليها، أو القيام باعمال تخريبية كنشر الفتن والاشاعات وممارسة العنف وزعزعة الاستقرار، نظراً لما تمتلكه من اسلحة واجهزة حديثة للقيام بتلك المهام. فالخلية الارهابية النائمة تعد أصغر وحدة أو جزء تكتيكي للمنظمة الإرهابية والتي تعتمد في اسلوب تشكيلها على الجماعات المستضعفة والمهمشة والشباب، لتصبح تلك الجماعات الفعل الاساس التكتيكي للمنظمة الإرهابية (البداينة،2010،ص155).

في الواقع دخلت الخلايا الإرهابية النائمة عالم الحروب والنزاعات والقتال لكونها أشد فتكاً من القوات العسكرية التقليدية، إذ تتميز تلك الخلايا بالعدد والعدة والتميز في التجهيزات العسكرية، حيث تسعى إلى فتح جبهات داخلية لتشتيت القوات العسكرية عن القتال في الجبهات الرئيسة، فعلى عكس القوات النظامية قد تكون الخلايا النائمة لا تمتلك هيكل تنظيمي موحد، بل تتكون من وحدات منفصلة موزعة على مناطق مختارة وحيوية، والغرض من ذلك الحيلولة دون كشفها في حال وقوع خلية ما في قبضة السلطات دون كشف الخلايا الاخرى. ومن هنا تتضح خصائص عمل تلك الخلايا والتي تتمحور حول :-

1- أن فكرة الخلايا النائمة وسلوكها وتوزيعها في اماكن مختارة بعناية ليست مسألة عفوية ولا عابرة، بل أن هنالك قيادة وتنظيم يقف وراءها يخطط ويخترق المواقع التي يريدها ثم يراقب الالتزام ودقة التنفيذ التي تحرزها قيادات التنظيم.

2- تتركز الخلايا النائمة في المجتمعات والاماكن التي تجد فيها تربة خصبة لتقبل افكار ومشاريع التفتيت والتجزئة، اماكن تجد فيها بيئة حاضنة اجتماعية وفكرية تدعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تركز تواجدها في البؤر المهيأة لتقبل الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

3- يمكن بناء وتنظيم الخلايا النائمة وفق علاقات الأسرة أو علاقات العمل وفق التوزيع الجغرافي أو وظيفة أو مهمة معينة، والتي قد تمهد لاحقاً لتشكيل خلايا متعددة الوظائف .(السماوي ،2015،ص155-156)

4- تتواجد الخلايا النائمة في مناطق التوترات السياسية وذات الاهمية الجيوسياسية وعادة ما تتخذ صور مؤسسات دينية أو ثقافية، أو مؤسسات المجتمع المدني ومراكز صحية وتجارية.

في الحقيقة تتضح خطورة الخلايا النائمة من قدرتها على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي المتعددة كأفضل وسيلة لتلك الخلايا لايصال الاخبار والتعليمات والتجنيد، ومستغلة حالة الانقسامات السياسية والمجتمعية خصوصاً أذا كانت لدى تلك الخلايا القدرة على الاختلاط بالمجتمع وممارسة الشؤون العامة دون أن تثير أية شبهات.

أن مبررات الخوف من الخلايا النائمة تبرز في عدم القدرة على التكهن بالوقت الذي تظهر فيه وتنشط، ولا نوع المكان المستهدف وطبيعة حجم الدمار الذي تلحقه. كما تتضح مبررات الخوف منها عبر ضمها لعناصر مجندين حاصلين على مستوى وعلمي متقدم يتيح لهم التعامل مع التقنيات المتطورة كأسلحة الدمار الشامل واستخدام الاسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تمكنهم من انتاجها محلياً دون الحاجة إلى نقلها من اماكن بعيدة (السماوي،72-73)، كما تكمن خطورتها في طبيعة الفئات العمرية الصغيرة التي تضمهم في صفوفها والتي يتيح لهم عمرهم الصغير التحرك بحرية في المجتمع دون أثارة للشكوك والتساؤلات، والمشبعين بالفتاوي التكفيرية المحرضة للقتل بدون رحمة حتى لو تطلب ذلك اقدامهم على الانتحار.

وفي العراق شهدنا العديد من ممارسات تلك الخلايا تحديداً عند تحرير المناطق والمدن من سيطرة الارهاب لتعاود شن هجمات مركزة للاعلان عن تواجدها، وقد نجحت القوات العراقية وفي مناسبات عدة من تفكيك وازالة العديد من تلك الشبكات والخلايا، لكن التحدي الذي سيواجه العراق بعد داعش هو مدى امكانية التصفية النهائية والكاملة لعمل تلك الخلايا والحيلولة دون رجوعها من جديد، وعن كيفية رسم السياسات والاستراتيجيات في سبيل تحقيق ذلك الهدف؟

المطلب الثاني : استراتيجية مواجهة الخلايا النائمة بعد داعش

أن نجاح الأمن الوطني العراقي في مكافحة الخلايا النائمة يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الاساسية المختلفة، من اجل اشباع حاجة المواطن العراقي بالشعور بالامن والطمأنينة في الداخل وحماية حقه بالعيش وتأمين حقوقه الطبيعية في البيئة الاجتماعية والدفاع عنها وحمايتها. ومن هذا المنطلق تنطلق ستراتيجية المواجهة على عدة جبهات وهي:-

أمنيا

على الصعيد الأمني يشكل تواجد الخلايا النائمة دليل ضعف الجهد الأمني والاستخباري لأجهزة الدولة المختلفة في تنفيذ هجمات استخبارية مسبقة ومبكرة لكشف تلك الخلايا والشبكات، لذلك نجد أن السياسة الامنية من اولويات المواجهة في تصفية وملاحقة الخلايا الإرهابية وعبر تطوير جهد استخباري عالي ومتميز قادر على رصد مكونات الخلايا الإرهابية ومعرفة بنيتها على المستوى الفكري والنظري، ويكون قريب من المجتمع والمواطن لتفعيل وعيه وحسه الأمني لضمان أمن واستقرار البلد.

اعلامياً

أعلامياً تتعدد اهداف الخلايا النائمة بين احداث حالة من الفزع والرعب بين المواطنين عبر شن الهجمات واشاعة الفوضى، وبين السعي لهز وزعزعة هيبة الدولة ومؤسساتها أمام الرأي العام المحلي والعالمي حيث تلجأ الخلايا النائمة لتوظيف الاعلام للتعبير عن وجهات نظرها والتلاعب بمشاعر ومعتقدات الجماهير واستثارة عواطفهم بلغة دينية لكسب التأييد. وبهذا الصدد قدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال للخلايا النائمة استراتيجيات جديدة لتحقيق اهدافها بسرعة وكفاءة أعلى، كما وفرت لها ضمان تحقيق التواصل والاتصال بين اعضائها بعيداً عن المنظومة الأمنية، لذلك فأن من الضروري فرض رقابة على وسائل التواصل الأجتماعي بعدها أكثر الطرق استخداماً من قبل الخلايا النائمة في تحقيق اهدافها الاتصالية والدعائية والتنظيمية. اذاً فأن المطلوب في مواجهة هذا الأسلوب فرض الرقابة على وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الانترنت وهي وسيلة اصبحت ضرورية للكشف عن الخلايا النائمة، ولنا في ذلك العديد من المشاهد عندما اقدمت الحكومة الامريكية على انشاء برامج مراقبة لواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وتحديداً الرسائل القادمة من خارج الولايات المتحدة عبر هذا البرنامج، فضلاً عن محرك البحث (جوجل) وفرض الرقابة على شركات الانترنت الامريكية، حيث تتيح تلك الرقابة الاطلاع على البيانات الصوتية واشرطة الفديو والدردشة ورسائل البريد الالكتروني والاتصالات الهاتفية عبر الانترنت، وهي حالة تسمح للمحللين الأمنيين مراجعة الاحداث والشبكات المشتبه بها بانها خلايا نائمة ، وهذا الاسلوب اتبع في المملكة المتحدة سنة (2012)، والصين سنة (2009) بعد قيام مجموعات إرهابية بنشر فديوهات حول كيفية

صناعة المتفجرات عبر غرف الدردشة ووسائل التواصل الاجتماعي. الى جانب ذلك من الضروري دعم الاعلام العراقي والتركيز على المشاهد الوطنية والمواقف البطولية في المناطق المحررة وتوظيفها اعلامياً وسياسياً. (جلبي،2014،ص87)

اقتصاديا

سيواجه الاقتصاد العراقي بعد مرحلة القضاء على داعش تحديات صعبة والمتمثلة في اعادة تأهيل وبناء المدمن المدمرة، واعادة تشغيل المعامل والمصانع وتعويض المتضررين، في ظل حالة التقشف التي تمر بها الدولة العراقية. وكما هو ثابت لدينا أن اغلب دوافع الانتماء للخلايا النائمة الارهابية هي مادية في الاساس وبالتالي فأن الحاجة تدعو لسياسة وقائية تحول دون ذلك عبر الاسراع بإعادة بناء البنى التحتية وتعويض الأسر المتضررة وايجاد فرص عمل للعاطلين وتخفيض نسب الفقر عبر تقديم معونات اجتماعية كافية للعوائل الفقيرة والمتيسرة مادياً، ووضع حلول لمشكلة النازحين واللاجئين، فضلاً عن محاسبة المفسدين ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال. كل ذلك ضمن استراتيجية حقيقية لا ظاهرية تسير بالتزامن مع متطلبات تنفيذ خطط التنمية الشاملة في المحافظات المحررة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

اجتماعيا

من الضروري بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطن وأن يشعر فيها المواطن العراقي بان الدولة متواجدة في كل مكان، وأن قوانين الدولة لها العلوية في التطبيق والتنفيذ لا الاعراف العشائرية. فضلا عن دعم جهود المصالحة الوطنية ببعدها المجتمي، وجمع ممثلي المجتمع العراقي من رجال دين وشيوخ ورجال فكر وثقافة، وأن يصرح كل طرف ما يريد من الآخر وتحديد سلبيات كل طرف، وبعدها يتم التواصل إلى نقاط معينة يلتزم بها الجميع وطنياً ومجتمعياً، وأن يكون هنالك مباركة ودعم من قبل مؤسسات الدولة المختلفة لهكذا نشاطات.

الخاتمة

شهد مفهوم الامن الوطني وعبر مراحل زمنية مختلفة تطوراً في البعد المفاهيمي والوظيفي ولم يعد الأمر مقتصراً على الجانب العسكري فقط، بل تنوع حسب تنوع التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات. فأخذ مفهوم الامن الوطني ابعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، وبات على الدولة تنويع وسائلها للحفاظ على كيانها وتطوير رؤيتها المستقبلية للأمن الوطني من اجل تعزيز قدرة الدولة على حماية الوطن ووحدة اراضيه وضمان أمن المجتمع وحريته وسيادته.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق نجد ان تداعيات الإرهاب ستظل حاضرة على الساحة العراقية ومنها الخلايا النائمة الإرهابية، وان العمل على القضاء عليها بالمواجهة العسكرية فقط لا يحقق النتائج المرجوة ما لم ترافقها معالجات سياسية واقتصادية واعلامية واجتماعية، من اجل الحيلولة دون تكرار الاخطاء السابقة.

وبطبيعة الحال لا يمكن تحديد نسب نجاح تلك الاستراتيجيات في مواجهة الخلايا النائمة ما لم يكن هنالك ارادات سياسية تعمل وفق منطق (الاستجابة والفعل) وخلق موائمة بين الخيارات المتاحة وتنسيق السياسات المرجوة لتنفيذها بشكل جدي نظراً لطبيعة وخطورة التحدي المتمثل بالخلايا الإرهابية النائمة. فالارادة السياسية التي نقصدها هي الأرادة الفردية والجماعية، والتي تقوم بترتيب القيم والأولويات، عبر كلمات منطوقة أو مكتوبة كخطب وبيانات سياسية وقانونية، وعبر تطبيق فعلي على ارض الواقع. وبالتالي فأن توفر الإرادة السياسية ينبغي أن يكون ثابتاً لا متغيراً في دعم وبناء القدرات والامكانيات لمواجهة الإرهاب وإلا فان الفشل سيكون المصير.

التوصيات

1- التركيز على المشاهد الوطنية والمواقف البطولية في المناطق المحررة وتوظيفها اعلامياً وسياسياً من قبل الدولة.

2- ضرورة وضع استراتيجية اعلامية واضحة لمواجهة الإرهاب عبر وضع قواعد ارشادية للتقارير الاعلامية بما يحول من دون استفادة الإرهابيين منها في الاتصال والتجنيد، وتوعية الجمهور بمخاطر الدخول للمواقع الالكترونية الإرهابية.

3- تطوير وتعزيز مؤسسات التنشئة في المحافظات المحررة من سيطرة داعش، وتطوير جهودها في الجوانب الفكرية والتعلمية.

4- دعم دور المؤسسات التعليمية لتحقيق مفهوم المواطنة وحب الوطن والابتعاد عن كل ما من شأنه الأضرار بالوطن والمجتمع.

5- الاكثار من البرامج والورش الاجتماعية في المناطق المحررة لتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على قيم المجتمع وتراثه الديني والوطني.

6- تنشيط ودعم الفعاليات الشبابية والفنية ولاسيما لدى سكان المناطق المحررة من سيطرة الإرهاب، وتهيئة البنى التحتية التي تتعامل مع هذه الفئات لأستثمار طاقاتهم وحاجاتهم النفسية لتعزيز الروح الجماعية في العمل.

7- توفير الحماية اللازمة للأطفال المشردين والأيتام والعمل توفير الملاذ الأمن لهم في المؤسسات الاجتماعية، والعمل على استقطابهم في مراكز الأيواء وتعليمهم المهن المختلفة.

8- تطوير ودعم انشطة اجهزة ومكاتب مكافحة الفساد وغسيل الأموال في العراق.

9- يتوقف دقة نجاح الدولة العراقية في مواجهة الخلايا النائمة في تطوير اجهزتها الأمنية وخصوصا جهاز المخابرات الوطني العراقي من حيث المتابعة وجمع المعلومات وتحليلها، وتوجيه الضربات الاستباقية لعمل تلك الخلايا، والعمل على وضع نماذج للاستجابة لردود فعل مضادة لتلك الخلايا.

10- ابعاد التأثيرات السلبية للمحاصصة عن منظومة الادارة والقيادة في القوات المسلحة العراقية، والاهتمام بالجانب المهني والحرفي في العمل العسكري.

11- تبني سياسات اقتصادية مدروسة تحقق درجة عالية من الاطمئنان الاقتصادي للمواطنين وتحقيق الأهداف العامة والمتمثلة بالرضا العام من قبل المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- البداينة ، ذياب موسى ، التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
2- البياتي، فراس ، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، مطبعة السيماء، بغداد، 2016.
3- السماوي ، محمد نعمة ، الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015.
4- العمار، منعم صاحي ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة : الدواعي والمنطلقات والمضامين، الملف السياسي والامني، ط1، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بابل، 2007.
5- جلبي ، فهيل جبار ، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع في العراق بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، 2014.
6- حمزة ، كريم محمد ، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
7- عبود ، سالم محمد ، ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع الإشارة إلى العراق ، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2007 .
8- عبد المولى ، هايل ، الأمن الوطني قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار حامد للطباعة، 2012.
9- لامبوس ، مبشريها ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، (ترجمة احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني)، بيت الحكمة، بغداد، 1997.
10- قطيش ، نواف ، الأمن الوطني وإدارة الازمات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الإردن، 2011.

المجلات الانكليزية

1-Money laundering and financial crimes country data base , united statesdepartmentofstate,June,2015,p\218\

المجلات

1. الدليمي ، مؤيد منفي محمد ، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، عدد\2\، جامعة الانبار، 2010.

2. العمار – صالح ، منعم صاحي ، شيماء تركان ، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب (دراسة في اشكالية الإدارة)، مجلة دراسات دولية، عدد\61\، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، 2015.
3. حافظ ،عبد العظيم جبر ، البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية، عدد\27+28\، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2012.
4. داود، أحمد فاضل جاسم ،عدم الاستقرار الجتمعي في العراق بعد 2003، دراسة تحليلية في التحديات الاجتماعية والآفاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، عدد25، الجامعة المستنصرية، 2014.
5. سلمان ، منذر ، دولة الأمن الوطني وصناعة القرار الامريكي تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، عدد\325\، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أذار – 2006.
6. عبد الخالق ، السيد احمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد\22\، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، مصر، 1997 .
7. هاشم وآخرون ، حنان عبد الخضر ، البطالة في الاقتصاد العراقي والآثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد\16\ ، مجلد\3\ ، جامعة الكوفة ، 2010 .

التقارير

1- الجمعية العراقية، في الولايات المتحدة الامريكية ، حقوق الإنسان في العراق لعام 2014 ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2014 .

الرسائل والاطاريح

1- المعموري ، علي عبد الهادي ، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2014م.

2- النعيمي ، مصطفى كامل رشيد محمود، ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 2005.